

حيوات نساء عربيات

نساء وحيدات معيلات

د.مىة الرحيبي

مقدمة:

منذ سنوات قليلة فقط بدأت مجموعة من الباحثات والباحثين في سورية، بالالتفات إلى قضية المرأة ودراسة أوضاعها، وتعالق أصوات منفردة هنا وهناك تنادي بحقوقها. ويعود سبب التأخر هذا، برأبي، إلى التأثيرات الاجتماعية التي خلفها نظام الحكم الشمولي الذي أطبق على سورية مدة أربعين عاما، ولا زالت آثاره ممتدة حتى اليوم، فقد صادر النظام كل الفعاليات السياسية، والمجتمعية أيضا، وألغى حرية التعبير، بشكل كامل، وعاش الناس تحت وطأة قانون الطوارئ الذي يحكم سوريا حتى اليوم، وكان تأثير ذلك على صعيد المرأة، وحركة تحررها، مشابه لما أصاب جميع الفعاليات المجتمعية الأخرى من إلغاء وتعطيل.

أسس النظام الحاكم عام ١٩٦٧ الاتحاد النسائي، بمرسوم صادر عن رئاسة مجلس الوزراء، تحول مثله مثل غيره من النقابات والاتحادات إلى منظمات حكومية أو شبه حكومية نفعية مترهلة، لا غرض من وجودها سوى الإشادة بمنجزات وهمية منّت بها السلطات الحاكمة على "رعاياها"، والمشكلة أن الاتحاد النسائي لم ينجز على أرض الواقع منذ تاريخ إنشائه وحتى اليوم ما يمكن اعتباره مكسبا هاما ساهم في مجال تحرير المرأة، والدفاع عن حقوقها، وتمكينها، أما المشكلة الأهم فهي أن السلطة الحاكمة ضيقت على الجمعيات النسائية التي كانت قائمة أصلا، وحاصرت نشاطها، فقد نص أحد أهداف الاتحاد النسائي أن يعمل على احتواء جميع الفعاليات النسائية تمهيدا لضمها إليه، ومنعت أيضا قيام جمعيات مدافعة عن حقوق المرأة أو مساهمة في تطويرها.

من ناحية أخرى فقد كانت الدراسات، التي كان من الواجب على الدولة أو على الاتحاد النسائي القيام بها، شبه معدومة، أما الاحصائيات الوطنية التي كانت تصدر سنويا فلم يكن أي منها معنيا بالقيام بإحصائيات نوعية تتعلق بالمرأة، وفي نفس الوقت كما ذكرنا حذر وجود أي جهة مدنية كان يمكن أن تقوم بهذا الدور.

وعندما أتيج منذ سنوات قليلة هامش بسيط من الحرية، تمكنت فيه بعض المهتمات والمهتمون من البدء بتوصيف وضع المرأة في سوريا، صادفتنا تلك العقبة الكأداء، من انعدام أي دراسات وأحصائيات يمكن أن تدعم أبحاثنا، وكنا مخيرين بين التخلي عن ذلك، أو البدء بدراسات متواضعة تعتمد على المشاهدة والتحليل، كأداتي بحث علمي، مع معرفتنا الأكيدة بالنقص

الأكاديمي الهام، الذي يعترى دراساتها، بغياب الأرقام والاحصائيات عنها، وعدم إمكانية الاستناد إلى أي دراسة سابقة، يمكن أن تفيد البحث وترفع من سويته العلمية.

لعل ما سبق ينطبق تماما على دراستي المتواضعة هذه، فرغم الجهود التي بذلتها، والتي لا أستطيع القول أنها جهود كبيرة لمحدودية المصادر أصلا، والتي اطلعت عليها بالكامل تقريبا، لم أجد أي دراسة أو إحصائية، أو رقم يمكن أن يفيدني في بحثي هذا، وكان لابد لي من الإشارة إلى ذلك في مقدمة الدراسة.

لقد لفت نظري ونظر العديد من المهتمات والمهتمين بأوضاع المرأة في سورية تزايد حالات النساء الوحيدات المعيلات، اللاتي تضطرن الظروف (ترمل، طلاق، هجر) أن يتولين وحدهن مسؤولية إعالة أنفسهن وأولادهن، في ظل ظروف قانونية ومجتمعية، لا تؤمن أدنى درجات الحماية أو تأمين حيواتهن وحيوات أولادهن، فهذه المرحلة الانتقالية الوسيطة التي تمر بها مجتمعاتنا، سمحت للمرأة المعيلة أن تستقل بحياتها مع أولادها، بعد أن كانت القاعدة بقاءهم جميعا تحت سلطة ووصاية وحماية أحد أفراد العائلة. هذا الوضع الذي كان سائدا فيما مضى، رغم انطوائه على الكثير من الاجحاف والظلم بحق المرأة وأبنائها، إلا أنه كان الحل المجتمعي لهذه الحالات، في ظل أنظمة مجتمعية تنتمي للعادات والأعراف القبلية، تلزم عميد أي عائلة أن يؤمن مستلزمات الحياة الأساسية للأم الوحيدة وأطفالها، مقابل وصايته وتحكمه الكاملين بحياتهم. اليوم ونتيجة للتطور والشرط الاقتصادي الذي بدأ يفرض علاقات اجتماعية مختلفة، ازدادت بشكل كبير أعداد النساء الوحيدات المعيلات، مع بقاء القوانين والأنظمة المجتمعية، التي لا تؤمن للأم وأطفالها في هذه الحالة عمليا أي حق على أرض الواقع، وتعطي الوصاية لذكور العائلة، رغم انتفاء أي قوانين أو عادات اجتماعية حالية تلزمهم بتأمين مستلزمات الحياة للأم المعيلة وأبنائها، أو حتى مساعدتها في ذلك، وبقيت الأم وأولادها، محرومين من أي سند قانوني أو اجتماعي أو حتى عائلي، ويرزحون في نفس الوقت تحت وصاية وتحكم يمنحهما القانون لهذه الجهات التي تتشارك في قهرهم.

أمثلة على بعض الحالات :

- تزوجت أ.ع في الثانية عشرة من عمرها، وزفت من دمشق إلى حلب لرجل يكبرها بخمسة عشر عاما، وخلال خمسة وعشرين عاما، أنجبت خلالها سبعة أولاد، أذاقها من العذاب مالا يمكن أن تصفه أكثر أقلام الأدباء مخيلة، إذ كان يبتدع أشكالاً من العنف والتعذيب والحبس والتقييد، ما يحتاج لمخيلة سادية هائلة الخصوبة، تقول أ.ع في شهادتها : وجاراتي كلهن، كن يتعرضن للضرب من قبل أزواجهن، حتى تحاشينا جميعا في لقاءاتنا الصباحية على فنجان من القهوة، نختملسها من وراء ظهور رجالنا والزمن الأغبر، أن تسأل إحدانا الأخرى عن كدمة أو

ازرقاق في وجهها أو ذراعيها أو ساقها، وكما كان نادرا أن تكون جلساتنا تلك خالية من إصابة إحدانا.

امتدت سطوة الزوج فيما بعد لتشمل الأولاد، كان يضربهم ضربا مبرحا، مستخدما كل ما تقع يده عليه، حتى كاد يقتل أحدهم عندما خبط رأسه في الحائط وشجه، وعندما لم يمتثل الطفل لأمره بالصمت، غطس رأسه مرات متتالية في حوض الحمام دون أن تجرؤ الزوجة على الاعتراض، وذلك ما حدث عندما عاقب ابنته بكيها بأسيخ محماة على النار، و كان يطلب من زوجته أن تحضر له الأسيخ الكاوية.

لأحد يدري لم يطفح الكيل في لحظة من العمر، كانت تعد مأدبة إفطار وهجم عليها هائجا في المطبخ ليشبعها ضربا، ويسكب فوقها الطعام الحار ويقذفها به، هربت إلى الشارع، ومن ثم إلى دمشق، وطلبت أولادها، فأرسلهم لها دون اعتراض لأنه تزوج بأخرى، ولا يريد " وجع رأس"، لكنه أصر فيما بعد على الاحتفاظ بالابنة المراهقة ذات الـ ١٢ ربيعا، لأنه لا يأمن أن الأم ستستطيع رعايتها وحماية شرفها، كما يقول، وفي نفس الوقت لم يطالب بالابنة ذات الـ ١٦ عاما، لأنها مخطوبة وستتزوج قريبا، أو بالطفلة الصغيرة ذات الخمسة أعوام. الآن أ. بصدد رفع دعوى طلاق ونفقة للأولاد، وهي تحاول العمل كمساعدة منزلية في الطبخ، لكنها لا تجد عملا كافيا، وتأبى العمل في تنظيف البيوت، حائرة في كيفية تدبير أمورها.

بدأت أ. ع مترعة بالمرارة وهي تتحدث عن مشكلتها، ممثلة بالحقد على زوجها، همها الأساسي تدبير سكن لها ولأولادها، فأما فقيرة تسكن في بيت صغير في ضواحي دمشق، وإخوتها وأخواتها متزوجون، ولا أحد مستعد لإيوائها وإيواء أولادها، وبنفس الوقت، هي لا تتقن أي عمل، وترفض العمل في تنظيف المنازل بعد أن كانت سيدة في منزلها كما تقول، والأفق أمامها مسدود تماما، والملاحظ أنها لم تستهجن مطالبة الأب بابنتهما الوسطى، وكأن لديها إحساس ضمنى أنها غير قادرة على حمايتها، بمفهوم الشرف والأخلاق التقليديان، ولا تريد تحمل هذه المسؤولية، التي تعتبرها ربما أثقل من مسؤولية إيواء وإطعام وإكساء أولادها، حتى وهي تعرف مقدار الظلم الذي يمكن أن تتعرض له الصغيرة، في حال بقائها وحيدة تحت رحمة الأب.

- تعرفت ص.ض على زوجها أثناء دراستهما الثانوية حيث عملا معا في مسرح الهواة، وانتقلا بعد ذلك إلى العاصمة، لتدرس الصيدلة، في حين لم يتح له أن يدرس إلا في معهد مهني، مما زاد في الهوة الفاصلة بينهما، كانت متميزة دوما في حين كان هو في الظل دائما، يرقبها من بعيد كحلم بعيد المنال، كانت في حالة فراغ وصدمة عاطفيين عندما اقتحم وحدثها ودارى جراحها وآلامها، ولكن كان هنالك دائما، في نظرات الغرباء، وتلميحات المعارف، وتصريحات الأصدقاء، ما يذكرهما معا بالفرق الواضح بينهما. سدت أذنيها عن كل الملاحظات، وتزوجا

حال تخرجها من الجامعة، بعد أن اندمجا في الوسط الثقافي الذي كانت تمر به العاصمة، والذي كان الفكر اليساري مسيطرا عليه بوضوح.

رزقا بعد زواجهما بنبت وتحت إلحاحها عادا إلى مدينتهما، وسارت الحياة بشكل معقول إلى أن ولد طفلهما الثاني وكان صبيا رائعا عند ولادته، لكنه أصيب بحمى ، وبسبب سوء التشخيص والمعالجة، أصيب دماغيا، وتحول إلى طفل معاق، ومنذ تلك اللحظة انقلبت حياتهما جحيما، إذ عششت في رأس الزوج فكرة أن ما حدث للطفل كان انتقاما ريانيا، بسبب نمط حياتهما جحيما، وبسبب عن دينهما، كانت مؤمنة بأفكارها العقلانية العلمانية في الصميم، ولم تكن مستعدة لتغيير أفكارها وسلوكها لمجرد أن زوجها قرر ذلك. بدأت الخلافات بينهما تتفاقم، وزاد منها إحساسه بالدونية ، والتي كان يعززها نظرات الجميع، في مدينة يعرف أهلها بعضهم بعضا جيدا، ودخلها الذي بات يفوق دخله أضعافا مضاعفة. ازدادت الأمور سوءا يوما بعد يوم، إلى أن باتت الحياة جحيما مقيما، وبدأت ثورات غضبه تزداد حدة وتواترا، وبدأت تسمع منه الشتائم البذيئة والسخرية والهزاء ، الذي تطور إلى الضرب ، وخاصة بعد ولادة ابنتهما الثانية. في آخر مرة ضربها بها، اضطرت للخروج بملابس النوم هاربة من المنزل، ورفعت دعوى تفريق. كان البيت ملكها، لكنه استطاع خلال أيام بيع كل أثاث المنزل، بحيث أنه عندما اضطر لإخلاء البيت، عادت لتجده خاويا إلا من الجدران، وبدأت الرحلة المضنية لاستعادة ما فقدت والعناية بالأولاد، وخاصة الطفل المعاق، وحيدة تكافح لتأمين مستلزماتهم، والعناية بهم، في حين انقلب هو انقلابا كليا، تزوج بعد أشهر قليلة من امرأة أمية، وبدأ يتردد على المسجد، وخلال جلسات المحاكمة اتهمها أمام القضاة بالعهر والسكر والعريضة مع الرجال!!! وعندما سألتها القاضي لرد الاتهام، أخبرته أنها كانا يعيشا معا نمط حياة واحد كان الغالب عليها النزعة الفكرية اليسارية، والجلسات التي وصفها بجلسات السكر والعريضة، كانت نمط سهراتهما مع أصدقائهما، وأنها ليست مستعدة للنتكز لكل قناعاتها الفكرية لمجرد أنه قرر تغييرها، وحصلت أخيرا على الطلاق بعد جلسات منهكة مرهقة.

تزوجت ثانية من شخص متفهم، فنان تشكيلي، أنجبت منه بنتا، لكن وجود الطفل المعاق كان دوما حائلا دون علاقة سليمة بينهما، أرسلت أولادها فترة ليعيشوا عند والدهم، فكانت النتيجة أن تدهور وضع الطفل المعاق، وزوج زوجها الأول ابنتهما البكر وهي بعمر ست عشرة سنة، جن جنونها يومها، وهي ترقب تلك الجريمة ترتكب بحق ابنتها دون أن تستطيع فعل أي شيء، يومها قررت أن تعيد أولادها إليها، مما خلق خلافات حادة مع زوجها الثاني، الذي بدأ يكثر من الشراب، حتى تحول إلى الإدمان، قررا الانفصال بهدوء ورقي، واحتفظا بعلاقة ودية طوال سنوات الانفصال. قبل عدة أشهر تزوجا ثانية، على أن يبقى كل في منزله، وهي تقضي الآن نهاية الأسبوع فقط مع زوجها الثاني بصحبة ابنتها منه، وترسل ولديها الآخرين عند والدهما في عطلة نهاية الأسبوع، ولا زالت تعمل عشر ساعات في اليوم خارج المنزل ، وتعود لتعتني

بالمنزل والأولاد ، وخاصة ابنها المعاق ، تنظر بحسرة إليه ، وكما تقول في شهادتها: يجرح قلبها لطفه ووداعته، وتتألم لأنه يفهم ويحس بكل ما حوله ، يستمتع بالأغاني والموسيقى، ولا يتحرك إلا بصعوبة، وتتحسر، لو كان باستطاعته الرؤية فقط.. لا ابتدعت ألف وسيلة لتسليته، تضمه ، تقبله، وتقسم أنها ستعتني به حتى آخر يوم في عمرها مهما كان الثمن. لعل إحساس ص.ض في لا وعيها بتفوقها على زوجها الأول، وهو مبرر ضمن المعطيات والظروف التي أحاطت بعلاقتها، وإحساسه بالدونية، ساهما في تردي العلاقة بينهما، كما أن ضعف شخصيته هو الذي جعلت أفكاره تتقلب مع تقلبات الأفكار السائدة، أي مع امتداد الأفكار اليسارية في سورية في السبعينات، ومن ثم الأفكار الدينية المتشددة، بعد منتصف الثمانينات، وربما كان انقلاب أفكاره من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ، كان بمثابة ثورة على واقعه الشخصي في هذه العلاقة غير المتكافئة، والتي قادته إلى الضغط على زوجته ص. فالفكر الديني المتشدد هو وحده الذي يعطيه سلطة معنوية على من تتفوق عليه علميا وثقافيا واجتماعيا.

من ناحية أخرى لابد من ملاحظة أن ص. رغم تحررها، ترى في العلاقة الزوجية الشكل المقبول لوجودها الاجتماعي، وربما خوفها من البقاء وحيدة، ومن فقدها احترام المجتمع هو الذي يدفعها لاختيار الزواج شكلا وحيدا للعلاقة بالرجل، رغم قناعتها الفكرية بحقها بعلاقة حرة مع الرجل خارج إطار الزواج، وهذا ما دفعها للعودة إلى زوجها الثاني، الذي لا زال يعاني من مشكلة الإدمان، ولا يوجد لديه دخل ثابت، ويعيش فوضى حياتية عارمة، وضمن شروط علاقة زوجية غير مريحة، صحيح أنها أعطتها ربما فرصة وجود رجل في حياتها، لكنها أضافت أعباء إضافية، فوق الأعباء التي تنوء بحملها، مما يثبت بما لا يدع مجالا للشك، أن المرأة المعنية، مهما اختلفت مواصفاتها، أو شروط الحياة التي تعيشها، لا يمكن أن تخرج من شراك شبكة العنكبوت التي تنسجها الحياة حولها، في ظل الظروف الحالية.

- د . ف ممرضة تزوجت بطريقة تقليدية من رجل مناسب، أثناء حملها أصيب بحالة من الوحام، أدى إلى عدم تقبلها زوجها، وبالأخص أثناء العلاقة الجنسية، مما أدى إلى تطليقه إياها قبل أن تلد طفلها، وزواجه مباشرة انتقاما ل"رجولته" المطعونة من امرأة أخرى، وحسب شهادة د.ف أن المسألة كانت خارجة عن إرادتها تماما، وأنها بعد ولادة ابنها استغربت الحالة التي أصابته، وتمنت لو أنها استطاعت مقاومتها.

عاشت د.ف بعد طلاقها عند أهلها، ولم يضغط عليها الأهل كما هي العادة كي تعيد الطفل لأبيه، فقد كانت العائلة بحاجة إليها للعناية بأبويها العجوزين، وأختها المتخلفة عقليا(مصابة بالمنغولية). لم تتزوج ثانية ، وكانت الحياة أسهل عندما كانت تساعد في البيت أختها العازبة

الموظفة المريضة بالربو. توفي الوالدان، وتفاقم مرض الربو عند الأخت، حتى أقعدها في المنزل، وهي عاجزة اليوم عن القيام بأكثر من شؤونها الخاصة، وراتبها التقاعدي لا يكاد يكفي ثمن أدويتها، وتكافح اليوم د.ف لإعالة ابنها وأختيها، وتردد بكل تسليم، أن ما حدث لها ربما حكمة إلهية كي ترعى هؤلاء الثلاثة الذين يعتمدون عليها كلياً في حياتهم، خاصة أن والد طفلها، لم ير ابنه منذ سنوات، وهي وحدها المتكفلة بكل مصاريفه، وتقول: ما الفائدة من مطالبته قضائياً بحقوق ابنه، لن أحصل إلا على العذاب في المحاكم، كي يحكم لي بمبلغ هزيل لا يكفي لشراء حذاء رياضي لابني، وهي اليوم تحاول أن تصم أذنيها عن مطالبة أختها الذكور بحصتهم من منزل الوالدين، رغم أنهم لا يتكفلون بأي من مصاريف اختيها العاجزتين. رغم التسليم الذي تظهره د.ف، والرضى بواقعها، إلا أن المرء لا يمكن ألا يلاحظ المرارة التي تنضح من عينيها وقسمات وجهها وصوتها، حتى وهي تضحك، أثناء سردها، قصة حياتها، وواقعها، ورغم أنها لا تعاني من صعوبات مالية جمة، أي أنها تستطيع تأمين أساسيات الحياة، إلا أنها مثال صارخ على درجة امتهان المجتمع للمرأة، التي تعتبر بضاعة مستهلكة بنظره بعد طلاقها، فرغم صغر سن د.ف عند طلاقها، فقد انعدمت فرصها بحياة زوجية جديدة، خاصة أن مهنة التمريض لا تحظى للأسف في مجتمعنا بالاحترام الكافي، مما سبب باعتقادي، عائقاً آخر أمام أن تعيش د. فرصة حياة مشتركة مرة ثانية.

- ح. م من قرية نائية من المحافظات الشرقية، تزوجت ابن قريتها، ورافقتة إلى دمشق حيث كان متطوعاً في الجيش ويخدم في دمشق، عاشت معه في إحدى المخيمات الفلسطينية، حيث البيوت ذات الأسعار الرخيصة، وأنجبت منه ثلاث بنات وأربعة أولاد، وأثناء ذلك استطاعا شراء بيت لهما في المخيم، توفي الزوج اثر مرض عضال، ووجدت نفسها فجأة وحيدة في تلك المدينة الواسعة، مع أطفالها السبعة، ضغط عليها الأهل للعودة إلى القرية، لكنها كما تقول فضلت أن تبقى وتكافح لإعالة أولادها على أن تراهم شحاذين على أبواب أعمامهم. بعد بحث مضن اهتدت إلى تجار الجملة في سوق الحميدية، الذين كانوا يعطونها عبايات لتطرزها يدوياً، ومن التطريز، استطاعت أن تربي أولادها، وتعمّر طابقا ثانياً في البيت، حيث اسكنت معها ابنيها المتزوجين، مع زوجتيهما، وطفلين رزقا بهما حديثاً، بينما خرج الابن البكر من البيت بعد زواجه، زوجت ابنتيها الكبيرتين إلى أقاربهما في القرية، والآن لا زال معها في البيت ابنتها وابنها الأصغر، وكل بناتها وزوجات أولادها يساعدها في التطريز، الذي لا زال يشكل الدخل الأساسي للعائلة الممتدة التي تعيش في المنزل، فدخول الأولاد الذكور غير كافية لأن جميع الأولاد لم ينالوا تعليماً عالياً، ولا زالت الأم هي التي تدير المنزل.

هنالك اعتزاز كبير بالنفس لدى الأم، وفي الحقيقة فقد كافحت كفاحا هائلا كي تؤمن مستلزمات الحياة الأساسية لأولادها دون مساعدة من أحد، ولكن هل استطاعت أن تؤمن لهم حياة أفضل؟ ذلك السؤال الذي يطرح نفسه، فضغوط الحياة الكبيرة في العاصمة جعلت هم الأم محصورا في تأمين الطعام والكساء للأولاد، في حين لم يكتسبوا من عيشهم في العاصمة المزايا التي يمكن أن يكتسبها المرء هناك من تعلم أو معرفة أو اطلاع، فبقي أسلوب الحياة الريفية مسيطرا على حياتهم، وكأنهم لا يعيشون في العاصمة، بل في قريتهم النائية البعيدة، في انفصال تام عن الحياة المدنية، كما أن الفتيات لم يتعلمن وزوجن إلى القرية، كذلك الأبناء لم يتعلموا بالقدر الكافي، وهم يحملون آراء متخلفة (كرفض أحدهم فكرة أن تستعمل زوجته أي وسيلة لتحديد النسل)، فبقاء الأم في المدينة الكبيرة، لم ينعكس إيجابيا على حياة الأولاد، وبالتالي لم يحسنوا فرص معيشتهم، وأضافوا للمهمشين الذين يعيشون على أطراف العاصمة أرقاما جديدة.

- تزوجت المعلمة د.ح، الابنة المدللة لعائلة فنان تشكيلي معروف، من صديق أخيها بعد قصة حب عاصف، تحدثت فيها إرادة الأهل، كان زوجها شابا لامعا في الجامعة، متفوقا، درس فرعين في الجامعة في آن معا، كان شاعرا وسيما تتهافت عليه المعجبات، واختارها هي من دونهن، إلا أن الفوارق الطبقيّة الاجتماعية هي التي كانت وراء معارضة أهلها. أنجبت منه توأما من الذكور، والتحق هو بمنحة دراسية حصل عليها لتفوقه، لاتمام دراسته العليا في إحدى الدول العربية، وبدأت أصداء علاقاته النسائية المتكررة تصل مسامعها. لم يتابع دراسته، ونظرا لالتزامه أمام الجامعة السورية التي أوفدته، وعدم تأديته خدمة العلم، اعتبر فارا مما حال دون عودته إلى البلاد، وبقي ينتقل بين الدول العربية المختلفة، متزوجا ومطلقا العديد من النساء، أما هي، فقد جاهدت لتربية الولدين، عملت بكد، وسافرت للعمل في السعودية، واضطرت للعمل في ظروف لم تصدق في عمرها أنها ستتعرض لها، فقد علّمت في البداية، في قرية ليس فيها ماء أو كهرباء موصولة إلى المنازل، وقد أقسمت أنها رأّت بعينها الحيات والعقارب بالقرب من منزلها، أو ما يسمى منزلها، ومكان عملها. بعد أن نال ولداها البكالوريا، عادت إلى سورية، وكافحت كي ينهيا دراستهما الجامعية، الآن هي في الإمارات حيث يعمل ولداها، ولا زالت إلى جانبهما تعتني بأحفادهما بعد زواج الولدين من امرأتين عاملتين. وطوال تلك السنوات لم ير الولدان والدهما ولم يسمعا عنه إلا شذرات من أخبار متفرقة، فمرة سافر إلى هنا، ومرة استقر هناك، مرة تزوج ومرة طلق، أخيران شاعت الأقدار أن يلتقيا به حيث استقر أخيرا في نفس الدولة الخليجية التي استقرا مع أمهما فيها، حيث يعيش حياة بانسة فارغة، وهو الذي كان شبابه يوحى بمستقبل باهر، يعيش مع زوجته الأخيرة وابنيه منها، وهو اليوم يطالب ولديه الكبيرين بمساعدته ماديا لإعالة أخويهما الصغيرين!!!

من الغريب أن الوضع النفسي ل د. ح تردى بعد سفرها إلى الخليج مع ولديها، فرغم أن وضع زوجها السابق يدعو للشفقة، ووضع أولادها غدا ممتازا، وذلك ما يفترض أن يسعدها، ويعوضها عن توضيحاتها، إلا أنها على ما يبدو كانت قد تقبلت فكرة الهجر عندما كان زوجها بعيدا عنها، في بلد آخر، لا تراه ولا تسمع أخباره، أما وجوده في نفس المدينة بجانب امرأة أخرى، فربما جعل الألم الغافي يتحرك من جديد. إن ندرة أو انعدام فرص الزواج ثانية بالنسبة لامرأة معيلة لطفلين، وبالتالي عدم وجود الرجل في حياتها، يجعل الاحساس بالحرمان يتفاقم لدى المرأة التي تتعرض لهذه التجربة الحياتية الأليمة المحزنة بحق إنسانيتها، وهو ما لا يمكن لأي شيء أن يعوضه.

- في مدينة صغيرة من إحدى المحافظات السورية الشرقية، تزوجت س.ج من ابن خالها، وهي لم تكتمل دراستها الإعدادية، لم يستشرها أحد بأمر الزواج أو ينتظر موافقتها، فقد قرر خالها كبير العائلة أن يخطبها لأصغر ابنائه، مدلل العائلة، وطارت أمها من الفرح لأن أخيها خصها بهذا الشرف، على الرغم من أن الشاب كان عاطلا عن العمل، لم يتابع دراسته ولم يستطع الالتزام بأي مهنة تعيله أو تعيل أسرته مستقبلا. تزوجا وعاشا في كنف والده، وجيه المنطقة، وبدأت قسوة الحياة تطبق بخناقها عليهما بعد وفاة الوالد، الذي لم يكن يملك ما يورثه لأبنائه العديدين سوى وجهة معنوية، لم تعد تعني في هذه الأيام شيئا. حاول الزوج بما حصل عليه من إرث بسيط أن يباشر أعمالا عدة، وكان في كل مرة يخسر خسارة فادحة، إذ كانت مشاريعه جنونية دائما، فمرة يسافر إلى الخارج متأملا بتجارة ما، وأخرى ينشئ مصنعا صغيرا خاسرا. خلال سنوات قليلة أنجبا سبعة أولاد، وكانت وطأة الحياة تزداد بازدياد مشاريعه الخاسرة، ساعده اخوته في البداية، بعد كل خسارة، ومن ثم ملوا من ترميم خسائره اللامتناهية، حاصرتهم الديون والدائنون، وهو المدلل الذي تعود الحصول على ما يريد دائما، فأقدم على الانتحار بإطلاق النار على رأسه، امام أعين زوجته وأولاده. اليوم تعيش الأم مع أولادها عيشة الكفاف على المساعدات التي تأتيها من أهلها وأخوة زوجها، حيث لا مجال لديها لأي عمل في المدينة الصغيرة، وهي التي لم تتعلم، ولا يسمح لها وضعها ووضع أهلها الاجتماعي والجو المغلق للبلدة أن تعمل أي نوع من الأعمال المهنية التي لا يلزمها تأهيل علمي. الملاحظ في حالة س.ع التسليم الذي تتميز به غالبية النساء في المحافظات السورية التي يغلب عليها الطابع الريفي، وهو صفة غالبية لدى نساء الريف في سورية، فهن غالبا ما يقبلن ويستسلمن للظلم مهما كان حجمه ومداه، بقناعة داخلية كاملة بأن هذا هو قدر المرأة، التي لا تملك حتى حق التفكير برفضه أو الاعتراض عليه، فقد عوملت س. طوال حياتها كسلعة يتصرف بها الآخرون دون أي اعتراض أو احتجاج.

الأعباء التي تقع على الأم المعيلة:

العلاقة بالنفس والمسؤولية الثقيلة:

ما هي دوافع الأم ؟

هل هو مفهوم التضحية السائد في مجتمعاتنا هو الدافع أمام اختيار المرأة أن تكون مسؤولة ومعيلة لأطفالها رغم عدم إلزامها بذلك قانونياً؟

لاشك أن هذا المفهوم يلعب دوراً أساسياً في اختيار الأم القيام بهذه المهمة، فالمجتمع ينظر بعين التقدير للمرأة، كلما نسيته ذاتها أكثر، وكرست حياتها لخدمة الآخرين، حتى بات الكثير من النساء ولا سيما الأمهات منهن، وبخاصة ممن ليس لديهن أي مجال آخر لإثبات الذات ونيل التقدير والاحترام، يتفانين في خدمة من حولهن من زوج أو أبناء أو والدين أو إخوة، وينلن بذلك اوسمة متتالية من المجتمع، يدفعن ثمنها من إنسانيتهن وحققهن في الحياة.

من ناحية أخرى، تلعب التربية الاجتماعية دوراً هاماً في تكريس مفهوم الاختلافات على أساس النوع الاجتماعي، والتي تركز صفة العاطفة المستقيضة لدى المرأة، التي عليها أن تغدقها دون حساب على من حولها، كجزء هام من الشخصية الانثوية، حتى شكل هذا النوع من العاطفة محور حياة المرأة في كثير من الحالات، وتتخذ هذه العاطفة أشكالاً مشوهة مريضة عندما تحتل كامل وجدان المرأة ومشاعرها، سواء توجهت نحو الرجل، أو في حال غيابه، على من حولها من أفراد الأسرة.

لكن العامل المذكور لا يشكل، رغم أهميته، الدافع الوحيد لتحمل المرأة مسؤولية الأَوْلاد، فهناك عامل آخر لا يقل عنه أهمية، يشجع بعض النساء على الاحتفاظ بأولادهن، لأن في ذلك حماية اجتماعية لهن، تقيهن من العودة رغم أنوفهن، كخدمات لعوائلهن، ففي شهادة السيدة ح.م تقول أنها كانت موقنة، أنها لو عادت إلى بلدها لتحول أطفالها إلى خدم في بيوت أعمامهم، ولأجبرها أهلها على الزواج إما من رجل مسن، أو لديه أولاد، ولم تكن مستعدة أن ترمي بنفسها وأولادها إلى مصير مجهول، وأن تخدم أولادها أرحم بكثير من خدمة أولاد غيرها على حد تعبيرها، لذا كان بقاءها مع أولادها في دمشق حماية لهم، قدر ما كان حماية لها، من مصير أسود، وقد دفعت الثمن من صحتها وحياتها وإنسانيتها، لكنه كما تعتقد، ليس باهظاً كالثمن الذي كان يمكن أن تدفعه لو عادت إلى أهلها.

عندما تختار المرأة المعيلة أن تبقى مع أولادها وتكون مسؤولة عنهم، فإنها تتبنى خيارها الصعب هذا، رغم علمها الأكيد، أن ذلك سيقضي تقريباً على أي أمل لها في حياة طبيعية إلى جانب

رجل تبادل الحب والحياة المشتركة، وتكون قد أقدمت على السير في طريق وعر ملئ بالشوك، لمعرفتها التامة بعدم وجود أي ضمانات قانونية أو اجتماعية تحميها من العوز والفاقة، وتبدأ رحلة المعاناة لتأمين شرط اقتصادي معقول لحياة الأطفال، مما يستهلك ساعات طويلة من يومها في العمل داخل وخارج المنزل، ويسلب المرأة آخر ما تبقى لها من إنسانيتها. في غمرة تلك المعاناة تنسى المرأة نفسها وجسدها، وغالبا ما تعيش ظمأ عاطفيا، وتنتفي إمكانية إقامة علاقة جسدية تشبع حاجاتها الطبيعية، ففرص الزواج نادرة إن لم تكن معدومة، وإمكانية إقامة علاقة عاطفية تعتبر شبه مستحيلة، فالعوائق الدينية والأخلاقية، تجعل من الصعب على المرأة الإقدام على مثل تلك العلاقة، وحتى لو تجاوزت المرأة هذه العوائق فلن تتجاوز حاجز الخوف من النتائج، فانفضاح مثل تلك العلاقة سيدمر مستقبلها ومستقبل أطفالها، وسيعود بالنتائج الوخيمة عليهم، كما أن شروط تلك العلاقة، حتى لو حصلت بشكل نادر، ستكون غير مريحة ولا تحمل احتراماً من قبل الطرف الآخر، مما سيراكم عند المرأة مشاعر الذنب واحتقار الذات، وبالتالي ستشكل مثل هذه العلاقة عبئا نفسيا متقلا على المرأة بدل أن تمنحها راحة نفسية. وكما ذكرنا فإمكانية الزواج تكون أيضا غير متاحة، لأن الرجل غالبا ما يشترط أن تتخلى الأم عن أولادها، كي يقترن بها حتى لو كان معجبا بها، مما قاد في الحالات الموصوفة سابقا إلى بقاء المرأة وحيدة، عدا حالة ص.ض، التي تمكنت بسبب الشرط الاجتماعي - الاقتصادي أن تخرج قليلا عن الإطار العام، ولكن هل يمكننا أن نعتبر أنها استطاعت البدء بحياة جديدة بشروط معقولة؟

يعرّض الشعور بالوحدة والخلل العاطفي، الناجم عن فقدان الرجل المرأة هنا لأزمات نفسية عديدة، يضاعف منها عدم اعتبار هذه المرأة "أنثى" بالمفهوم الاجتماعي الذكوري للكلمة، فهي غير منجبة، وغالبا لا تتأنق وتتبرج بشكل لافت كما تفعل الإناث "المرغوبات"، وذلك لخوفها من أن تتهم بمحاولة إغواء الرجل، أو لانشغالها بهوموم ومشاكل حياتها، لذا تفقد المرأة صفة الأنوثة المحبذة اجتماعيا، وتتحول بنظر المجتمع إلى إنسان لاجنس له، ربما ينال التقدير لتضحياته، لكنه يفقد مكانه الطبيعي في مجال العلاقات الإنسانية، وتحل نظرات الإشفاق محل نظرات الإعجاب التي غالبا ما ترضي المرأة في المجتمعات الذكورية، أي الإعجاب بها كأنثى، مما يسبب لها مشاعر الإذلال والنقص، ويعرضها لأزمات الثقة بالنفس.

وحسب دراسات عديدة فأن المرأة العاملة المعيلة ذات المسؤولية الكاملة عن أسرتها هي الأكثر تعرضا للإصابة بالأمراض النفسية كالقلق واعتلال المزاج المصاحب لأعراض الإكتئاب، حيث تصاب به ٢٥% من النساء المعيلات في حين لا تتجاوز نسبة إصابة الرجل المعيل ١٥%. لقد دفع وعي ص.ض. بنفسها وتقديرها لذاتها إلى محاولة الخروج بنفسها من دوامة الظرف الصعب، فجاهدت للحفاظ على الحدود الدنيا من إنسانيتها وحققها في الحياة، وساعدها بذلك

ظرفها الاقتصادي، فدخلها يتيح لها أن تكون مسؤولة عن مصاريف بيتها وأولادها، ولا يلزم الرجل الذي تزيد الزواج منه بأية أعباء مادية، مما ساعدها على التفكير بالزواج ثانية والبدء بحياة جديدة ، لكن الظروف المحيطة بكاملها لم تكن ملائمة كي تعيش حياة طبيعية مريحة، وبالتالي لا يمكننا القول أنها استطاعت أن تتجو بروحها وجسدها من العنف الشديد الذي يقع على المرأة في هذه الحالات.

العلاقة بالأولاد:

تأخذ علاقة الأولاد بأهم في هذه الحالة، أشكالا مختلفا، فبعضهم ينشأون على تقديرها، واحترام تضحيتها تجاههم، لذا يتعاملون معها معاملة جيدة ، قد ترقى إلى مرحلة التقديس في بعض الحالات. إلا أنه في بعض الحالات يحصل لدى الأولاد ردود فعل سلبية على نظرة المجتمع إليهم، من وجهة نظر ذكورية تعيب عليهم أنهم نتاج "تربية امرأة" ، فيسمعون ذلك التعبير كلما تعرضوا لموقف لم يتمكنوا فيه أن يثبتوا قوة وجدارة، فيتكون لديهم حقد دفين على واقعهم، يتبدى بشكل ردود أفعال قاسية مجحفة بعلاقتهم بأهم، فيتعاملون معها وكأنها مسؤولة عن كل الظرف الذي يعيشونه، ويصبون جام غضبهم على رأسها. كذلك قد تلعب الضائقة الاقتصادية، وإحساس الأطفال بالحرمان الدائم، وعدم تمكنهم من الحصول على ما يحصل عليه اقرانهم في زيادة ذلك الحقد الدفين على واقعهم، وانعكاس ذلك على علاقتهم بأهم بنفس الطريقة، و على علاقتهم بأخوتهم في المنزل والتي تتسم بالعدوانية في بعض الحالات. وفي بعض الأحيان، يكرس المجتمع في ذهن الابن الأكبر ما أن يكبر قليلا، بأنه مسؤول عن شرف العائلة، فيبدأ بتضييق الخناق على أخواته الإناث، بل يصل به الأمر إلى تضييق الخناق على والدته، ومحاولة منعها من الخروج من المنزل للعمل ، وهي المعيلة الوحيدة للأسرة!!!

وتختلف العلاقة بالأولاد من جهة الأم ، فأحيانا تغدق الأم عاطفة لا محدودة على الأولاد بحيث تفقد بذلك الحزم في تربيتهم وتوجيههم ، فينشأون غير منضبطين، غير قادرين على مواجهة مصاعب الحياة، وفي أحيان أخرى تقتنع الأم بأن عليها أن تلعب دور الأب في تربية الأولاد حسب القواعد الاجتماعية السائدة في مجتمعاتنا، والتي تعتبر القسوة في التربية ، وممارسة كل أشكال العنف مباحة في سبيل تنشئة طفل مطيع مهذب، لذا تتبع الأم أساليب قاسية جدا في التربية، إن الأسلوب الديكتاتوري الذي تنفرد به الأم في قيادة الأسرة لوحدها ودون إشراك أولادها في القرارات سينعكس سلبا على الأبناء، الذين سيفقدون القدرة على اتخاذ القرار عندما يكبرون. وفي بعض الأحيان تكون الأم مرهقة جسديا ونفسيا بتأثير الأعباء المثقلة ، فتصبح العصبية والهياج صفتان مميزتان لطبيعة علاقتها بأولادها. من ناحية أخرى يترسخ في أعماق بعض

الأمهات الإحساس بالظلم القدرى والاجتماعى الذى وقع عليهن، مما يخلق فى أنفسهن إحساسا دائما بالظلم، فتكرر الأم دائما على مسامع الأولاد أنها ضحت وخسرت الكثير من أجلهم، مما يخلق عند الأطفال شعورا بالذنب.

وفى محاولة لتعويض ما افتقده الأطفال، تحاول الأم فى بعض الحالات، ألا تحملهم أى مسؤولية، مما يحملها وحدها أعباء العمل داخل البيت وخارجه، و يتقل كاهلها، ويجعلها فى حالة توتر وإرهاق دائمين. وعلى العكس من هذه الحالة يتحمل الأطفال الكبار فى بعض الحالات مسؤولية أكبر مما يجب عليهم تحمله، فيعملون وهم صغار ويتسربون من المدارس باكرا، وفى أغلب الحالات الموصوفة - عدا حالتى الأم الصيدلانية والأم المعلمة- لم يتم الأولاد دراستهم الثانوية، وخاصة البنات منهم، اللاتى زوجن باكرا فى أغلب الحالات.

العلاقة بالمجتمع:

موقف المجتمع من هذه الظاهرة:

لم تكن هذه الظاهرة مقبولة فى مجتمعاتنا، فى الفترات التى سادت فيها الأسر الممتدة نموذجا للخلية المجتمعية الأساسية، عندما كان العائلة الكبيرة تعيش فى المدينة فى بيت عربى كبير، فيه الكثير من الغرف التى يشغلها الأبناء بعد زواجهم، هم وزوجاتهم وأولادهم، وتتشارك نسوة البيت جميعا فى القيام بمهامه المنزلية، والرجال فى الدخل، مع بقاء السلطة بيد رأس العائلة، الأب- الجد، وبعد وفاته بيد الإبن الأكبر، وفى حال طلاق البنت أو ترملها، تعود للسكن فى بيت والديها، سواء اصطحبت أولادها أم لا. وكان الأمر مشابها لذلك فى الريف، إذ تعيش الأسر الممتدة إلى جوار الأرض، ويعمل جميع أفرادها فيها، مع اختلاف طفيف فى العلاقات، إذ يندر أن كانت الأرملة أو المطلقة تجلب معها أولادها عند العودة إلى منزل والديها، وغالبا ما يبقون فى منزل جدهم لأبيهم أو عمهم، وربما يعود ذلك إلى أن المرأة كانت تزوج (أى تباع) ثانية بمهر تقبضه الأسرة. وسواء فى الريف أو المدن، كان يعيب الطفل أن يربى عند أخواله، وليس أعمامه. انحسرت ظاهرة سكن المرأة بعد طلاقها، فى حال احتفاظها بأولادها، لدى أبيها، بانحسار ظاهرة العائلات الممتدة، وانتقال الناس للسكن فى الشقق الضيقة التى لا تتسع إلا لأسرة واحدة، بحيث باتت الأرملة أو المطلقة تشكل لوحدها عبئا على أسرتهما بسبب ضيق المكان، فكيف إذا كانت بصحبة أولادها؟ وأصبحت غالبية العوائل تشتترط على المطلقة أو الأرملة عدم اصطحاب أولادها معها، إذا اضطرت للعودة والسكن فى بيت ذويها، وبالمقابل أصبحت تتغاضى عن سكن المطلقة أو الأرملة لوحدها، خاصة إذا كانت تريد العيش مع أولادها، ونتيجة للضائقة الاقتصادية التى طالت الغالبية العظمى من المواطنين فى العقود الأخيرة، لم يعد احد

معنيا بالتكفل بمصاريف الأولاد سواء من طرف أسرة الأب، أو أسرة الأم، وخاصة في غياب نص قانوني واضح يعين المرأة المعيلة في هذه الحالات، وأصبحت المرأة هي المسؤولة وحدها عن إعالة أبنائها في حال اختيارها العيش معهم في منزل مستقل. وهنا كما في كل مرافق الحياة الأخرى تلعب التطورات الاقتصادية دورا هاما في تبديل أنماط الحياة الاجتماعية.

تعامل المرأة المعيلة بالجفاء غالبا من قبل الأقارب، لخوفهم من أن تطلب منهم مساعدتها، أو للتهرب مما يعتبرونه واجبا عائليا، ليسوا قادرين عليه بسبب الضائقة المالية التي تعصف بالجميع، كذلك يتعامل الأقارب من موقع فوقي مع المرأة المعيلة وأولادها، لعدم وجود رجل "يحميهم" حسب المنطق الاجتماعي الذكوري. وفي نفس الوقت قد يقف الأقارب موقفا سلبيا من عمل المرأة المعيلة، خاصة إذا كان عملها لا يتناسب مع مكانتهم العائلية، وربما يمنعونها من العمل، ويكتفون بإعطائها ما لا يكفي أن تعيش هي وأولادها حياة كريمة لا تفتقر، كما أن وصاية الأقارب، لا الأم، قانونيا على الأطفال القصر، يجعلهم يتحكمون أحيانا بمصائر حياتهم، كتنزويج الفتيات منهم مثلا، وغالبا ما لا تجد المرأة المعيلة من يقف بجانبها في حال تعرضت لمشكلة ما، خاصة إذا كانت قد اختارت الاستقلال بحياتها وحياة أولادها وطرق تربيتهم، فعند تعرضها لمشكلة ما يقتصر دور الأقارب على تحميلها المسؤولية، كي يريحوا أنفسهم من تحمل المسؤولية معها، ويرتاحوا من مشاكل إضافية، هم بغنى عنها، في خضم حياتهم الصعبة هم أنفسهم. كما قد تتعرض المرأة لنظرات الشك والريبة من قبل زوجات الأقارب الرجال الذين قد يتطوعون لمساعدتها، كونها منافسة محتملة لهن، مما يجعل الرجال يحجمون، وهي نفسها تخشى أن تطلب المساعدة منهم، كي لا تتعرض للأقارب. ولا زالت الأرملة في الريف تتعرض لضغوط الأهل وأهل الزوج كي تتزوج من أخيه، وذلك لاعتبارات عشائرية، فالمنطق الذكوري يحاول دائما حصر الملكية الخاصة في العائلة، وزواج الأرملة من أخي زوجها المتوفى سيضمن بقاء ثروة القصر محصورة في العائلة بولاية عمهم عليهم، وتعامل المرأة في هذه الحالة كأداة فقط لتحقيق مصالح العشيرة. ولا زالت أذكر منظر إحدى أولئك النساء البائسات، التي كانت دموعها تنهمر بغزارة، وهي مجبرة على الزواج من أخي زوجها المتوفى، بعد ثلاث سنوات من رفضها الشديد، حرمت فيها من أولادها، بسبب رفض أهلها استقبالهم معها، وفي النهاية زفت إلى الأخ على نفس سرير الزوجية التي كان يضمها مع زوجها السابق، في أفضع امتهان لمشاعر الإنسان وكرامته.

تتعرض المرأة المعيلة، وخاصة إذا كانت غير متعلمة وتعمل في أعمال خدمية للتحرش من قبل بعض الرجال في أماكن العمل، والذين يرون فيها أداة سهلة للتسلية والمتعة، وربما يتم الضغط

عليها بلقمة عيشها، وتضطر في كثير من الأحيان إلى تغيير أماكن العمل، أو تحمل الكثير من المضايقات.

العلاقة بالدولة ومؤسسات المجتمع المدني:

دلت الدراسات الحديثة على تزايد ظاهرة الأسرة أحادية الوالد في العالم، وأن ٧٠% منها تديرها نساء. كما أوضحت الدراسات أن ٢٠% من الأسر في مصر تعولها المرأة، و ٦٠% من مشروعات الأسر المنتجة التي يمولها الصندوق الاجتماعي تديرها سيدات؛ و نسبة النساء الريفيات اللاتي يعشن في فقر تزيد على ٥٠% ومعظمهن معيلات لأسرهن، وللأسف لا توجد إحصائيات تعطي فكرة عن هذه الظاهرة في أغلب الدول العربية. كما لا يوجد في القوانين أو الأنظمة في أغلب الدول العربية ما يدعم أو يحمي المرأة المعيلة، فالمرأة المعيلة لا تكون وصية على أولادها من الناحية القانونية، رغم تكفلها في كثير من الأحيان بكل ما يتعلق بحياتهم ومتطلباتهم، مما يجعل العم أو الجد مثلاً هو الوصي على أبناء أخيه المتوفى، وهو الذي يحق له أن يقرر مصائر حياتهم، مما يخلق إحباطاً كبيراً عند المرأة المعيلة التي ترهن حياتها كلها لتربية أطفالها، دون أن يكون لها الحق في التدخل ما يخصهم، خاصة قبل بلوغهم السن القانونية، كذلك يغبن حق المرأة المعيلة وأولادها في الإرث ويتم تقاسم تركة الوالد المتوفى معهم، في حال كون الأولاد جميعهم من الإناث، ولا يحمي القانون حقوق المرأة المطلقة، ويحرمها من أي حصة في ثروة الأسرة عند الطلاق، كما أن المبالغ التي تقر بها المحاكم في أغلب الدول العربية، كنفقة مؤقتة لها، أو دائمة لأولادها، مبالغ تافهة لاتسد رمقهم. ولاتوجد في الدول العربية بشكل عام صناديق ضمانات أو مساعدات اجتماعية يمكن أن تعين المرأة المعيلة على التكفل بحياتها وحيات أولادها. ولا يوجد في الأفق ما يدل على أن الوضع سيتحسن من هذه الناحية، إلا إذا استثنينا بعض المبادرات، التي لانعرف بعد مدى جديتها وجدواها، ولعل من أبرزها، استحداث المجلس القومي للمرأة في مصر لوحدة "المرأة المعيلة" بغرض دراسة أحوال المرأة المعيلة، وتحديد احتياجاتها في نوعية المشروعات المناسبة لها مادياً وإدارياً، مع متابعة وتنسيق الجهود التي تبذلها الأجهزة المعنية في هذا الشأن، وإعداد كافة التقارير اللازمة. وهنا لابد لنا أن نشير إلى قانون الضمان الاجتماعي في سلطنة عمان الصادر عام ١٩٨٤ وتعديلاته اللاحقة، والذي حرص على تغطية خمس فئات من النساء: الأرمال، والمطلقات، والمهجورات، والبنات غير المتزوجات، وأسر المساجين، وتستحق النساء في هذه الفئات راتب الضمان الاجتماعي في حالة عدم وجود عائل وفي حالة غياب مصدر كاف للرزق.

وكما ذكرنا سابقا فقد ألغت أنظمة الحكم الشمولية السائدة في أغلب الدول العربية نشاطات مؤسسات المجتمع المدني لمدة طويلة من الزمن، أو حدّت كثيرا من حركتها، مما ألغى دورها في دعم المرأة بشكل عام والمرأة المعيلة بشكل خاص، وإن كانت السنوات الأخيرة قد شهدت نشاطا ملحوظا في مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن أغلبها اقتصر على فتح المراكز الفارغة وتلقي التمويلات الخارجية، دون أن تتمكن من التغلغل في عمق مجتمعاتها وأداء دورها في هذه المجتمعات.

آفاق المستقبل:

من الواضح تماما مدى العسف والظلم الذي تتعرض له المرأة الوحيدة المعيلة، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، أو النفسية، ويكسر ذلك العسف القانون الذي لا يحمي حقوق المرأة في هذه الحالات وغيرها، وكذلك حرمان المرأة من التعليم وفرص العمل، مما يجعلها في ضائقة اقتصادية تستلزم منها العمل ليل نهار لتأمين دخل معقول يقوم بأودها وأود أطفالها، كما تلعب الشروط الاجتماعية دورا هاما في حرمان المرأة من حقها في ممارسة إنسانيتها، وارتباطها بعلاقة إنسانية مع رجل، يغني لديها حاجاتها الروحية والعاطفية والجسدية. كما أن فقدان المؤسسات الاجتماعية التي تساعد المرأة على القيام بأعبائها الكبيرة هذه، وغياب دور منظمات المجتمع المدني تساهم، في تحميل المرأة وحدها أعباء المصائب، التي ربما يصنعها القدر أحيانا، لكن المجتمعات الإنسانية تساهم في زيادة وطأتها. ولتحسين أوضاع المرأة المعيلة ، لا بد من تكاتف عوامل عدة، تشمل الكثير من المجالات. فحجر الأساس في تحسين أوضاع المرأة بشكل عام هو ترسيخ نصوص قانونية تحمي المرأة، وفي حالة المرأة المعيلة، تبدو الحاجة ملحة لتأمين وصايتها الكاملة على أولادها ، الذين تعيلهم، وتعديل قوانين الإرث، بما يضمن حقوق الأطفال وأمهم المعيلة، في حال وفاة الزوج، وتأمين حقوق متساوية للزوجين و تقاسم ثروة الأسرة في حالة الطلاق، ، مع إلزام الطرف غير الحاضر للأطفال، بالمساهمة مساهمة عادلة في نفقتهم، وإقرار حق الحاضر في المسكن الزوجي، وغير ذلك من القوانين، التي تحمي حقوق الأطفال وأمهم التي تعيلهم، وذلك من خلال قانون أسرة بديل، يحمي حقوق جميع أفراد الأسرة، ويلغي مواد قوانين الأحوال الشخصية الحالية، المجحفة بحق المرأة، والمتشابهة في أغلب الدول العربية. كما تبدو الحاجة ملحة لإنشاء محكمة أسرة، تنتظر في جميع الدعاوى المرفوعة من قبل الأفراد لحماية حقوقهم، ويضمن ذلك حماية حقوق المرأة المعيلة وأبنائها، في ظل استقلال كامل للقضاء ونزاهته، و إنشاء صندوق للضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية يمول من قبل الدولة ودافعي الضرائب، ووضع المرأة المعيلة

في الحسابان في الموازنة العامة للدولة. ولعل في المبادرة المصرية مؤشرا يمكن اعتماده كمثال، بإنشاء صندوق للمرأة المعيلة، الذي تقدم به المجلس القومي للمرأة لمناقشته في مجلس الشعب خلال دورته البرلمانية القادمة. ومن خلال هذا الصندوق كما صرحت السيدة د. فرخندة حسن يمكن قبول التبرعات والرسوم المختلفة لوضعها به لحساب المرأة المعيلة وخدمة مشروعاتها وهو يشابه في ذلك صندوق النفقة الذي أنشئ مؤخرا باقتراح من المجلس القومي للمرأة أيضا ويتم تمويله من حصيلة رسوم الزواج وشهادات الميلاد كأحد الوسائل الأساسية لتحقيق الرعاية والإهتمام بها، كما يعمل البرنامج للوقوف على الجهود التي تقوم بها الوزارات والأجهزة المختلفة لرعاية المرأة المعيلة، وتقدير التكلفة المالية التقديرية لكل مشروع، إضافة إلى اختيار المنظمات غير الحكومية القادرة على تنفيذ المشروعات المدرة لدخل المرأة المعيلة.

من ناحية أخرى، كان يمكن لمنظمات المجتمع المدني، لو أتيحت لها الوجود والعمل بحرية أن تساهم مع الدولة، وتشكل عامل ضغط على الحكومات لتأمين حقوق المرأة بشكل عام والمعيلة منها بشكل خاص، وكمثال على قصور دور تلك المنظمات، أنه لم يرخص في سورية خلال السنوات الخمس الأخيرة، سوى لجمعيتين تنمويتين، تعنيان بشؤون المرأة، هما الوحيدتين اليوم في سورية، في حين لم يلعب الاتحاد النسائي - المنظمة شبه الحكومية - أي دور في الدفاع عن مصالح المرأة المعيلة، أو غيرها من فئات النساء في المجتمع. مما يقود إلى نتيجة مفادها أن الدفاع عن حقوق المرأة لا يمكن أن يأخذ دوره الحقيقي إلا بانخراطه في النضال الديمقراطي العام، مع الإبقاء على خصوصية الحركة النسوية.

ويلعب رفع المستوى الاقتصادي للمرأة المعيلة، الذي لا يمكن أن يتم دون رفع المستوى الاقتصادي للمواطن العربي بشكل عام، وذلك بمحاربة سياسات النهب والفساد، ووضع سياسات اقتصادية حكيمة. ولا يتم ذلك إلا في ظل مناخ ديمقراطي، مع التركيز على مساعدة المرأة المعيلة بالذات عن طريق إتاحة دورات تأهيل مهنية لغير المتعلمات منهن، من قبل الدولة أو منظمات المجتمع المدني، وجعل تأمين فرص عمل من أولويات مؤسسات أو هيئات مكافحة البطالة، التي تشرف عليها الدولة، وإعطاء الأولوية للمرأة المعيلة في الحصول على القروض الصغيرة، من قبل هيئات مكافحة البطالة، وتأهيل المرأة المعيلة لتشغيل هذه الأموال في أعمال يمكن تنفيذها في المنزل، في حال عدم تمكن المرأة المعيلة من إقامة مشاريع خارج المنزل.

وتأمين فرص التحاق أطفال المرأة المعيلة في المدارس والنوادي بشكل مجاني.

إن وعي المرأة بذاتها هو الذي سيتيح لها تحسس الظلم والقهر الواقع عليها وبالتالي محاولة تغيير واقعها لا الاستسلام له، كما نرى في كثير من الحالات، وكذلك وعي الرجل بقيمة المرأة، إنسانا مساويا له في الحقوق والواجبات، وبداية ذلك يكون في الحرص على سياسات التعليم الأساسي للنساء، بالزامية التعليم، ومنع التسرب من المدارس، وتأمين فرص التعليم الجامعي

للنساء أو التدريب المهني التخصصي، الذي يؤمن لهن مهنة تومن لهن دخلا حياتيا مناسبيا في جميع أحوال حياتهن.

وتأتي هنا أيضا أهمية العمل على دعم المرأة المعيلة نفسيا ومعنويا، عن طريق نشر ثقافة بديلة تعيد الاعتبار الانساني والاجتماعي للنساء بشكل عام، والمرأة المعيلة بشكل خاص، كي تأخذ دورها ومكانتها الحقيقية التي تستحقها في المجتمع، بمحاربة كل أشكال العادات والتقاليد والثقافة الذكورية السائدة، وتأمين إمكانية أن تشارك المرأة المعيلة في نشاطات اجتماعية ترفيهية، تفتح لها آفاق بناء صداقات، والتعرف على أشخاص يمكن أن يكونوا سندا نفسيا ومعنويا لها ، مع تأمين رفقة لأطفالها في حال خروجها لأداء تلك النشاطات، مما يساعد في إخراجها من حالة الوحدة والإحساس بالحرمان والبؤس التي تلقي بظلالها على حياتها، وإتاحة المجال لها للالتحاق بدورات للمساعدة النفسية الاجتماعية، تعينها في التغلب على مشاعر الوحدة والإحساس بالظلم ، والتخفيف من معاناتها من المسؤوليات التي تثقل كاهلها.